ترينـدز للبحوث والاستـشـارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

نشـرة

متابعة اتجاهات الإنتاج المعرفـي فـي العالـم

نحو فهم جديد للقوة

في عصر التحولات السردية والتكنولوجية

42

(شهر ديسمبر 2025)

مقدمة العدد

تجمع الكتب التي يضمها هذا العدد خيوطًا فكرية تبدو متباعدة—من الذكاء الاصطناعي إلى التضليل السياسي، ومن نقد التخطيط الحضري إلى أزمة الديمقراطية، ومن صناعة السلطة في المجتمعات القديمة إلى تحولات الرأسمالية—لكنها، عند وضعها في إطار واحد، تكشف عن منطق عميق يحكم السياسة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين: صراع على تشكيل المستقبل، عبر السيطرة على الخيال، والسرديات، والبنى الرمزية والتنظيمية التي تحدد ما يُعدّ ممكنًا أو مرغوبًا في المجتمع.

يتضح من هذه الأعمال أن الأنظمة الاجتماعية والسياسية لا تعمل عبر القوانين والمؤسسات فقط، بل عبر خيال جمعي يُنتج تصورًا لما يجب أن يكون عليه العالم، وهو خيال لا ينشأ تلقائيًّا، بل يُصنع ويُدار. فالمقاربات التي تنظر إلى المجتمعات المعاصرة بوصفها «مجتمعات المشاريع» تكشف أن الرأسمالية الجديدة لم تعد تستند إلى العمل المستقر أو الهوية المهنية، بل إلى إعادة تشكيل التطلعات الفردية نفسها، بحيث يُعاد إنتاج السلطة من خلال توجيه رغبات الأفراد لا من خلال تقييد حركتهم فقط. ويتقاطع هذا المنطق مع نظريات فوكو حول السلطة الحيوية، ومع نقد ماركس للسلعنة الشاملة. ويظهر هنا الرابط بين نقد «منطق المشروع» ونقد الأيديولوجيا في التخطيط والعمل السياسي: فالسلطة اليوم تُمارَس عبر هندسة المستقبل المتخيّل أكثر مما تُمارس عبر فرض الحاضر القائم.

وفي السياق نفسه، يتبين أن التضليل السياسي لا يمسّ الحقيقة فحسب، بل يعيد تشكيل الإدراك الجماعي عبر خلق عوالم سردية بديلة تُهمّش الحقيقة وتعيد تعريف الحرية ذاتها. فالمواطن في بيئة معلوماتية زائفة لا يمارس اختيارًا واعيًا، بل يتحرك ضمن إحساس متخيَّل بالقدرة بينما يتحكم الآخرون بالسياق الذي يتخذ فيه قراراته. وهكذا يشترك التضليل السياسي مع المشروع النيوليبرالي في نمط واحد: التحكم بالقدرة على تخيّل المستقبل والإحاطة بالواقع. وعندما تتعطل القدرة على التوقع وتنهار الثقة بالمصادر، يفقد المواطن دوره في العملية الديمقراطية، ويفقد العامل قدرته على التحرر من أطر المشروع. إنها أزمة خيال سياسي قبل أن تكون أزمة مؤسسات.

ويمتد هذا النمط إلى مستوى العلاقات الدولية حيث تتحول السرديات إلى أسلحة استراتيجية. فالمعلومة لم تعد وسيطًا معرفيًّا بل أصبحت أداة قوة تعادل السلاح المادي، سواء في الحرب الروسية–الأوكرانية أو النزاعات في الشرق الأوسط وإفريقيا. والربط هنا واضح: إذا كان التضليل الداخلي يهدد الفضاء العام داخليًّا، فإن السرديات الجيوسياسية تهدد المجال الإدراكي العالمي. وبذلك يصبح الأمن اليوم أمنًا معرفيًّا لا يقل خطورة عن الأمن العسكري، ويغدو مستقبل الدولة الحديثة مرهونًا بقدرتها على بناء سرديات مضادة، وتحصين وعي مواطنيها، وتطوير مؤسسات تحافظ على حد أدنى من الحقيقة المشتركة.

وتُظهر الدراسات التي تناولت الذكاء الاصطناعي أن هذا التطور لا يغيّر الاقتصاد والسياسة فقط، بل يمسُّ ماهية الإنسان ذاته. فالذكاء الاصطناعي يعيد تعريف الفاعلية الإنسانية ويطرح احتمالات تتجاوز البيولوجيا عبر نماذج مثل «العقل العضوي»، والهندسة العصبية، والسايبورغ. وهذا يتقاطع مباشرة مع النقد الأيديولوجي: فكما ينتج المشروع النيوليبرالي ذاتًا مقيَّدة، ويُنتج التضليل السياسي مواطنًا مشوَّشًا، فإن الذكاء الاصطناعي قد ينتج فاعلًا بشريًّا منقوص السيادة المعرفية. وهنا ينتقل التحكم من مستوى الخيال السياسي إلى مستوى البنية الإدراكية نفسها.

وتكشف دراسات التخطيط الحضري أن الأيديولوجيا لم تعد تُفرض عبر القمع المباشر، بل عبر خطابات وممارسات تبدو محايدة مثل المشاركة، والشراكات، والسياسات البيئية. فهذه الخطابات تخلق انطباعًا بالتغيير بينما تعيد إنتاج النظام نفسه. وهذا النمط يتقاطع مع التضليل السياسي، إذ تتقنع السلطة بلغة التقنية، والإجراءات، والخبرة المهنية لتتحول السياسة إلى أداء شكلي يخفي علاقات القوة.

ومن مجموع هذه القراءات يمكن بناء إطار نظري جديد يرى أن السلطة في زمننا الراهن تعمل عبر السيطرة على ثلاثة مستويات: السيطرة على الخيال الفردي عبر هندسة الرغبات والتطلعات؛ والسيطرة على الإدراك الجمعي عبر التضليل وصناعة السرديات؛ والسيطرة على البنية المعرفية من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي تعيد تشكيل قدرات الإنسان الإدراكية والعملية. وفي هذه المستويات الثلاثة، لا يظهر القمع في صورته التقليدية، بل

في شكل تضييق مستمر على ما يمكن للإنسان تخيُّله وقوله وفعله ومعرفته. وتشير هذه الأعمال مجتمعة إلى أن الخروج من هذه الأزمات يتطلب استعادة القدرة الجماعية على التخيل، من خلال إنشاء فضاءات مؤسساتية تمنح الوقت والموارد لتطوير مشاريع جماعية غير خاضعة لمنطق السوق. كما يحتاج إلى بناء سرديات مضادة تحافظ على الحقيقة المشتركة وتقاوم احتكار الفضاء المعلوماتي، وإلى تطوير معايير أخلاقية وتكنولوجية تجعل الذكاء الاصطناعي خادمًا للإنسان لا بديلًا عنه، وإلى تفكيك الخطابات المحايدة التي تعيد إنتاج القوة تحت ستار التقنية.

ويمكن القول إن السلطة في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُمارس من أعلى، بل من الداخل، عبر هندسة الرغبات، والتحكم بالسرديات، وتشكيل الفضاء الإدراكي، وإعادة تعريف الإنسان ذاته. والمعركة الكبرى اليوم ليست معركة موارد أو حدود، بل معركة على الحق في تخيّل المستقبل وصوغه، فإذا فقدت المجتمعات القدرة على التخيل، أو فقدت الثقة بالحقيقة، أو فقدت سيادتها المعرفية لمصلحة الذكاء الاصطناعي، فإنها تُسَلِّم مستقبلها لغيرها. وتشير هذه الدراسات إلى أن التحرر يبدأ من استعادة الخيال الجمعي، ومن بناء مؤسسات تحمي الحقيقة وتضمن القدرة السياسية والمعرفية للمجتمعات على رسم مستقبلها الذي لا تُحدده لها الشركات الكبرى أو القوى الدولية أو الأيديولوجيات المقنّعة.

هيئة التحرير

د. وائل صالح
سارة النيادي
نجلاء المدفع

تدقيق لغوي رنا الدقاق
تصميم وائل عبدالمجيد

تاريخ النشر 2025

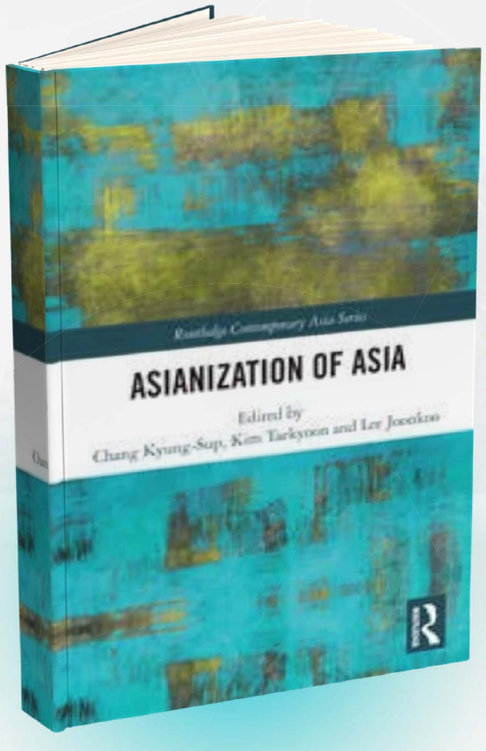

أَسْيَنَة آسيا

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التحوّل العميق الذي تشهده القارة الآسيوية خلال العقود الأخيرة، والمتمثل في صعود منطق داخلي جديد يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية داخل آسيا.

فقد أدّت العولمة النيوليبرالية، على الرغم من جذورها الغربية، إلى خلق بيئة تراجعت فيها الحدود السياسية القديمة التي صاغتها القوى الأوروبية والأميركية، وبرزت بدلًا منها شبكات تعاون وتكامل بين الدول الآسيوية نفسها. هذا التحول لم يعد نزعة رمزية أو خطابية فحسب، بل أصبح واقعًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا ملموسًا يدفع باتجاه تكثيف التفاعلات داخل

المنطقة، وإعادة صوغ موقع آسيا في النظام العالمي.

يتجلى هذا التحول في صعود شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة التي باتت تربط بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها وجنوبها على نحو غير مسبوق. فقد تحوّلت القارة إلى مركز صناعي متكامل يعتمد على توجيه الإنتاج وتوزيعه داخل الإقليم، لا إلى خارجه فقط. وتكشف دراسات حالات مثل كمبوديا أن العديد من نماذج التنمية الرأسمالية صارت تعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمارات والتقنيات والخبرات القادمة من بلدان آسيوية أخرى، ما يوضح كيف أصبح التكامل الصناعي جزءًا بنيويًّا من مسار التحديث الآسيوي.

وفي موازاة هذا المسار الاقتصادي، تشهد المنطقة توسعًا كبيرًا في شبكات الهجرة والعمل العابر للحدود. فقد باتت الروابط العمالية بين دول شرق آسيا تمثّل منظومات اجتماعية واقتصادية متكاملة، تسهم في إعادة توزيع الموارد والفرص داخل الإقليم. كما تكشف الدراسات عن بروز أدوار متزايدة للنساء في الأنماط الجديدة من الهجرة، بما يضيف بعدًا جندريًّا مهمًّا يعيد تشكيل العلاقات الأسرية وسوق العمل الإقليمي في آن واحد.

ولا يقتصر الأمر على الاقتصاد والعمل، إذ يشهد المجال التعليمي بدوره تحوّلاً لافتًا للنظر، مع ازدياد حركة الطلاب بين الدول الآسيوية بشكل يشير إلى نشوء نظام أكاديمي إقليمي يخفّف من الاعتماد التقليدي على الجامعات الغربية. إن تزايد هذه الحركة يعكس ثقة متنامية بالمؤسسات التعليمية الآسيوية، كما يدل على بناء شبكات معرفية جديدة تتجاوز الانقسامات التاريخية بين دول المنطقة.

وفي الجانب الثقافي، يظهر التفاعل المتصاعد داخل آسيا بوضوح في انتشار الموجة الكورية التي أصبحت رمزًا لاندماج ثقافي يتجاوز الحدود القومية. فالإنتاجات الفنية والإعلامية لم تعد تتحرك نحو الغرب فقط، بل باتت تشكّل

مسارًا دائريًّا داخل آسيا نفسها، مؤثرة في أنماط الاستهلاك الثقافي، وصناعة الهوية الإقليمية، وتوجهات الشباب. كما توضح التحليلات أن الفضاء الرقمي أسهم في إطلاق حركات اجتماعية عابرة للحدود، عززت أشكالًا جديدة من التواصل المدني والسياسي داخل المنطقة، ووسّعت أفق النشاط الاجتماعي المشترك بين مجتمعات متنوعة.

ويتسع نطاق هذا التحول ليشمل أيضًا مجالات التعاون التنموي والحَوْكَمة، حيث تتجه دول آسيوية عدة نحو تنسيق سياساتها وبرامجها في إطار إقليمي قائم على تبادل الخبرات والموارد. ويبرز كذلك الدور المتنامي للدياسبورا الآسيوية؛ خصوصًا الصينية والكورية، التي أصبحت فاعلاً اقتصاديًّا وتنمويًّا مؤثرًا يسهم في ربط المجتمعات الأصلية بشبكات اقتصادية عالمية ذات طابع آسيوي متجدد.

وفي النهاية، تكشف هذه الديناميات المتشابكة عن إعادة تعريف عميقة لمعنى الانتماء الإقليمي، وعن صعود منطق آسيوي جديد يعيد صوغ موقع القارة في الاقتصاد العالمي وفي بنية المعرفة الحديثة. إنها عملية تحوّل مركّبة تتجاوز الاقتصاد إلى الثقافة والمجتمع والعلوم، وتحوّل آسيا من طرف في العولمة فحسب، إلى مركز فاعل يعيد إنتاج قواعدها واتجاهاتها.

تأليف: كيونغ-سوب تشانغ، كيم تايكيون، لي جونكو

تاريخ النشر 2025

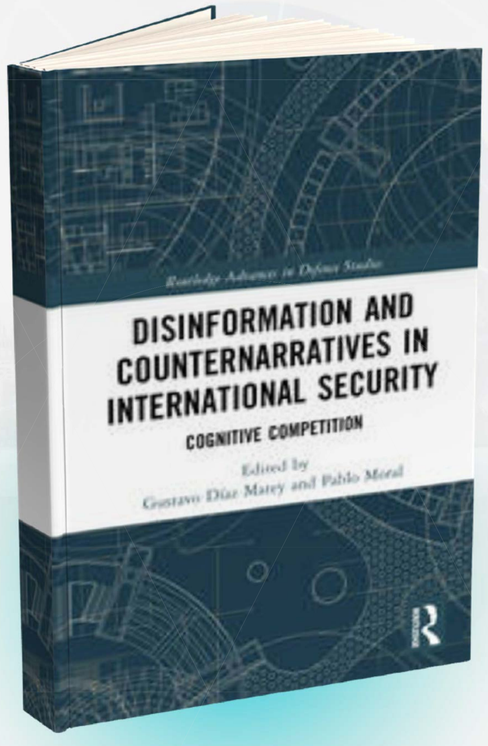

التضليل والسرديات المضادة في الأمن الدولي: المنافسة الإدراكية

تتناول هذه الدراسة التحول المتسارع في طبيعة الصراع الدولي؛ إذ لم تعد القوة الصلبة وحدها هي المحرك الرئيس للعلاقات بين الدول، بل أصبحت المعلومات ذاتها أداة مركزية لإعادة تشكيل ميزان القوى.

فالمجال المعلوماتي تحوّل إلى ساحة نزاع استراتيجي تتنافس فيها الدول والجهات غير الحكومية عبر السرديات المُسلَّحة، وعمليات التلاعب المنهجي، والحملات السيكولوجية التي تستهدف إدراك المجتمعات وقراراتها. لقد

أصبحت الحرب على العقول أكثر حضورًا من الحرب على الأرض، وأضحت المنافسة الإدراكية شرطًا رئيسيًّا لفهم الأمن الدولي اليوم.

ينطلق هذا العمل من تحليل البنية الهشة للنظام الدولي الليبرالي الذي يتعرض لتفكك سردي وتشظٍّ في المعايير، ما يجعل المجتمعات أكثر عرضة للتدخلات الخارجية. وفي ظل هذا الاضطراب، تغدو المعلومات سلاحًا فاعلًا يُستخدم لخلق روايات بديلة، وإعادة صوغ الواقع، والانقضاض على نقاط الضعف الإدراكية داخل المجتمعات. فالفاعلون الخارجيون يستغلون الانقسامات الاجتماعية، والتحيزات المعرفية، وأزمات الثقة بالمؤسسات، لتحويل الرأي العام إلى أداة ضغط أو اختراق سياسي.

وتبرز في التحليل أهمية فهم الطبيعة المزدوجة للمعلومات: فهي ليست محتوى فقط، بل منظومة تأثير تقوم على بناء معانٍ وتشكيل تصورات. وعلى هذا الأساس تُقرأ حملات التضليل ليس بوصفها عملية نشر أخبار زائفة فحسب، بل كهندسة سردية تستهدف البنى العميقة للوعي الاجتماعي. وتتجلى هذه الدينامية بقوة في دراسة حالات النزاعات المعاصرة، إذ تتحول منصات التواصل الاجتماعي إلى امتداد مباشر لساحات المعارك، ويصبح التحكم بالمعلومات عنصرًا من عناصر التفوق العسكري.

ويوضح العمل كيف برزت استراتيجيات جديدة أقل تناولًا في الأدبيات التقليدية، مثل كبت المعلومات أو التحكم ببيئة المعرفة من خلال إخفاء حقائق، أو التشويش على مصادر موثوق بها، أو احتكار السياق. فالتلاعب لا يتحقق بالنشر فقط، بل بالمنع والتقييد وإعادة ترتيب ما هو مرئي وما هو غائب عن النقاش العام. وتُظهر تلك الممارسات أن القوة المعلوماتية تعتمد بقدر كبير على استغلال هشاشات نفسية واجتماعية تتعلق

بالهوية، والانتماء، والخوف، والشعور بالتهديد.

وتُعرض في هذا الإطار تحليلات معمّقة لعدد من الساحات الجيوسياسية التي شهدت توظيفًا كثيفًا للسرديات المُسلَّحة، مثل الحرب الروسية–الأوكرانية التي تحولت فيها «المعلومة» إلى سلاح استراتيجي يوازي القوة العسكرية. وفي مناطق مثل إفريقيا الغربية والشرق الأوسط تكشف الدراسة عن نماذج متقدمة من التلاعب الإعلامي في سياقات هشّة، ما يتيح للفاعلين الخارجيين إعادة تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية لمصلحتهم.

ولا يقتصر العمل على تشخيص التهديد، بل يتناول أيضًا الأطر المؤسسية لمواجهته، من خلال فحص مبادرات الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وحلف الناتو، التي تسعى إلى بناء قدرة إدراكية جماعية تقلّص فاعلية الروايات المتطرفة المناهضة للديمقراطية. وتبيّن القراءة أن المواجهة الفعّالة لا تتحقق عبر تفنيد المعلومات المضللة فقط، بل عبر بناء سرديات بديلة تستعيد الثقة، وتعزز شفافية المؤسسات، وترسخ حصانة معرفية لدى المجتمعات.

وفي المجمل، تكشف هذه الدراسة أن الصراع في القرن الحادي والعشرين بات في جوهره صراعًا على الإدراك، وأن حماية الأمن الوطني والدولي لم تعد ممكنة من دون فهم دينامية السرديات، وتكوينها، وتأثيرها، وآليات صناعتها، ومقاومتها. فالمعارك المستقبلية ستُحسم بدرجة كبيرة في فضاء الوعي الجمعي قبل أن تُحسم في الميدان العسكري أو السياسي.

تأليف: غوستافو دياز ماتيي، بابلو مورال

تاريخ النشر 2025

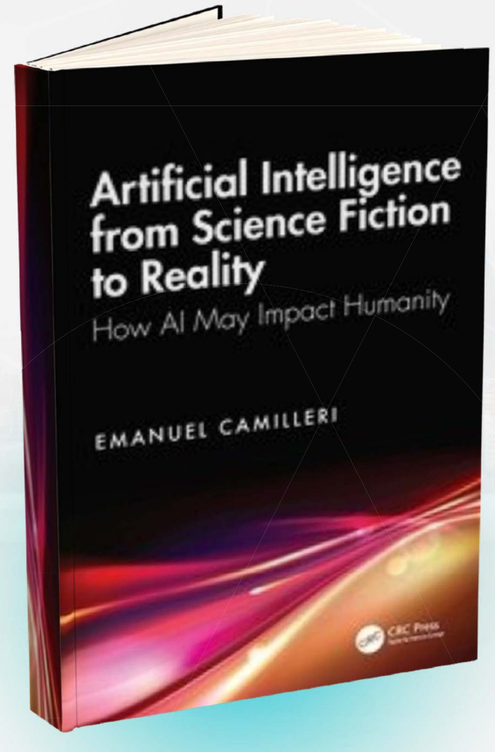

الذكاء الاصطناعي من الخيال العلمي إلى الواقع: كيف قد يؤثّر الذكاء الاصطناعي في مستقبل الإنسانية؟

تتناول هذه الدراسة التحولات العميقة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الحضارة الإنسانية، منطلقةً من تتبّع تطور الذكاء البشري والطفرات التكنولوجية التي قادت إلى ظهور أنظمة اصطناعية قادرة على محاكاة التفكير والتعلّم واتخاذ القرار.

ويُنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه ثمرة لمسار طويل من التفاعل بين العلم والفلسفة والمجتمع؛ إذ أعادت التقنيات الحديثة صوغ سؤالٍ قديم: ما الذي يميز العقل البشري؟ وإلى أي مدى يمكن للآلة أن تتجاوزه أو تحلّ محله؟

يقدّم العمل قراءة معمّقة للفروق المفاهيمية بين الذكاء الطبيعي والاصطناعي، ويوضح أن تطور الآلة لا يمكن فهمه بمعزل عن فهم البنية الإدراكية للإنسان نفسه. فالذكاء البشري قائم على الوعي والسياق والتجربة العاطفية، بينما يعتمد الذكاء الاصطناعي على الخوارزميات والمعطيات وقدرة هائلة على المعالجة. ومع ذلك، تكشف الاتجاهات الحديثة عن تقارب متزايد بين المجالين، حيث تتعلم النظم الآلية من البيانات بطريقة تسمح لها بالوصول إلى مستويات أداء كانت تُعدّ في السابق حكرًا على العقل البشري أو حتى تتفوق عليه.

ويمتد التحليل ليشمل البنية التقنية التي تجعل من هذا التطور ممكنًا، بدءًا من الهاردوير الذي يواكب احتياجات التعلم العميق والحوسبة الفائقة، وصولًا إلى البرمجيات المعقدة التي تمكّن الأنظمة من الرؤية والتحليل واتخاذ القرار. وتُطرح هنا أسئلة جوهرية حول الأمن السيبراني، إذ إن توسّع قدرات الذكاء الاصطناعي يعني توسعًا موازيًا في حجم التهديدات؛ فالأنظمة الذكية يمكن استغلالها من قبل جهات معادية، ما يستدعي بناء منظومات متقدمة للأمان الرقمي قادرة على حماية البيانات والبنى التحتية، إضافة إلى مراكز متخصصة في سلامة الذكاء الاصطناعي تعمل على الحد من مخاطر الانحرافات التقنية أو إساءة الاستخدام.

وتخصص الدراسة حيزًا كبيرًا للبعد الاقتصادي، خاصة مع بروز الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على الابتكار، وإنتاج المعرفة، وتوظيف الخوارزميات في إدارة المؤسسات. ويُستعرض التحول الذي تقوده تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعين العام والخاص، حيث تُبرز دراسات الحالة عملية الانتقال إلى نماذج جديدة من الكفاءة والإدارة المبنية على البيانات. كما يناقش العمل المعضلات الأخلاقية والقانونية التي تفرضها هذه التحولات، بما في ذلك مسألة الخصوصية، والتحيز الخوارزمي، وحدود المسؤولية في

حال ارتكاب الأنظمة الذكية أخطاء مؤثرة. وبرغم تبنّي العديد من الحكومات مبادئ توجيهية طوعية للأخلاقيات، فإنها تتردد في فرض تشريعات إلزامية خوفًا من تعطيل الابتكار.

ويمتد التحليل إلى المستقبل الأبعد، حيث يطرح العمل تصورات جريئة حول علاقة الإنسان بالآلة؛ فتطورات الذكاء الاصطناعي، مقرونة بتقدم الهندسة البيولوجية والنانوتكنولوجي، تشير إلى إمكانية نشوء مرحلة جديدة تتجاوز الذكاء الاصطناعي نفسه نحو «ذكاء عضوي هجيني» قائم على دمج الأنسجة البشرية بالأنظمة الذكية. وتتناول الدراسة الاحتمالات المرتبطة بتحويل الإنسان إلى كائن سيبراني يمتلك أطرافًا قابلة لإعادة النمو، وأجهزة نانوية تصلح الخلايا التالفة، وتقنيات تعيد الشباب وربما تقترب من تحقيق حلم الخلود.

وفي المحصلة، تكشف هذه القراءة عن أن الذكاء الاصطناعي نقطة انعطاف في التاريخ الإنساني، يعيد تعريف الاقتصاد، ويثير أسئلة أخلاقية عميقة، ويفتح آفاقًا واسعة لمستقبل قد يصبح فيه الإنسان ذاته موضوعًا لإعادة الهندسة. إنها ثورة معرفية تتجاوز حدود العلم إلى الفلسفة والسياسة والوجود الإنساني نفسه.

تأليف: إيمانويل كاميليري

تاريخ النشر 2025

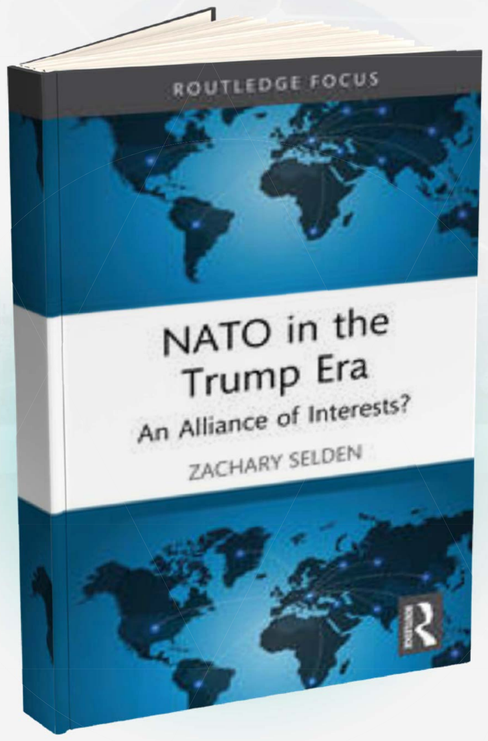

حلف الناتو في عهد ترامب: هل هو تحالف مصالح؟

تتناول هذه الدراسة التحولات التي طرأت على العلاقة عبر الأطلسي خلال السنوات التي شهدت فيها المقاربة الأمريكية تجاه الأمن والدبلوماسية انعطافًا واضحًا نحو البراغماتية الصرف.

فقد شهدت تلك المرحلة إعادة تقييم جذرية لطبيعة التحالفات الدولية، وفي مقدمتها العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا، بما دفع إلى اختبار مدى قدرة الشراكات التقليدية على الصمود أمام ضغوط سياسية واقتصادية واستراتيجية غير مسبوقة. وبرغم الطابع التفاوضي الحاد

الذي ميّز السياسة الأمريكية في تلك الفترة، تكشف المقابلات والبيانات التي يستند إليها التحليل عن حقيقة ثابتة: أن التعاون الأمني والعسكري بين جانبَي الأطلسي يستند إلى مصالح بنيوية عميقة تتجاوز الخطاب السياسي العابر.

يتضح من المعطيات أن الطرفين يواجهان تحديات استراتيجية مشتركة، أبرزها صعود الصين وتعزيز شراكتها مع روسيا، وهو ما فرض إعادة توجيه أولويات الأمن الجماعي نحو الشرق والشرق الأقصى. وتُظهر الدراسة أن القارة الأوروبية تشارك الولايات المتحدة القلق ذاته إزاء إعادة تشكيل موازين القوة العالمية، ما يجعل التعاون الدفاعي والاستخباراتي ضرورة ملحة أكثر منه خيارًا قابلًا للتفاوض. فالخطر لا يكمن فقط في التوسع الجيوسياسي لمنافسي الغرب، بل في قدراتهم المتزايدة على توظيف التقنيات الحديثة، والحرب السيبرانية، والاختراق الاقتصادي لإضعاف الموقف الاستراتيجي للأطلسي.

لكن التحدي الأكبر الذي ترصده الدراسة لا يقتصر على البيئة الخارجية، بل يتجلى في الضغوط الاقتصادية الداخلية التي تهدد قدرة الولايات المتحدة وأوروبا معًا على الإبقاء على مستويات الإنفاق الدفاعي الحالية. فشيخوخة السكان وتقلّص الفئات العاملة تعني تراجعًا في الإيرادات الحكومية مقابل ارتفاع حاد في الطلب على الرعاية الاجتماعية، وهو ما يجعل الحفاظ على ميزانيات دفاع مرتفعة مسألة صعبة سياسيًّا واقتصاديًّا. وتؤكد الشواهد أن هذا التحول الديموغرافي سيحدّ بمرور الوقت من مرونة الدول الغربية في تخصيص الموارد للأمن، ما يتطلب إعادة تصور مشتركة لمفهوم تقاسم الأعباء الدفاعية.

TRENDS
من استشراف المستقبل إلى المشاركة في صنعه
From Foreseeing to Participation in Building the Future

وفي ضوء هذه المعطيات، يناقش التحليل بعمق العلاقة بين «القيم المشتركة» و«المصالح المشتركة»، ليخلص إلى أن استمرارية التعاون عبر الأطلسي لا تقوم بالضرورة على خطاب الهوية أو الالتزام المعياري، بقدر ما تستند إلى تشابك المصالح الحيوية. إن حماية النظام الدولي المفتوح، وتأمين خطوط التجارة، وردع القوى المنافسة، وبناء منظومات دفاعية متماسكة، كلها عناصر تمنح الشراكة الأوروبية–الأمريكية طابعًا بنيويًّا يصعب التفريط فيه. حتى المقاربة الأمريكية الأكثر تشددًا تجاه التحالفات تجد في هذا الواقع ما يبرر استدامتها وليس استبدالها.

وتقدّم الدراسة في نهايتها تصورًا عمليًّا لكيفية تطوير التعاون الأمني عبر الأطلسي بما يحقق الأهداف الأمريكية المعلنة من دون المساس بالتحالف ذاته. فالرهان لا يكمن في تقليص الروابط مع أوروبا، بل في إعادة هيكلتها بصورة أكثر فاعلية، ترتكز على تقاسم عادل للأعباء، وتنسيق استراتيجي أعمق، واستثمار متوازن للموارد الدفاعية في مواجهة التحديات المشتركة. وهكذا يتجلى أن مستقبل الأمن الغربي يعتمد بدرجة كبيرة على تجديد الثقة بين جانبي الأطلسي، وعلى استيعاب أن المصالح المتداخلة والتهديدات المتشابكة تمنح هذا التحالف قيمة لا يمكن الاستغناء عنها.

تأليف: زاكاري سيلدن

تاريخ النشر 2025

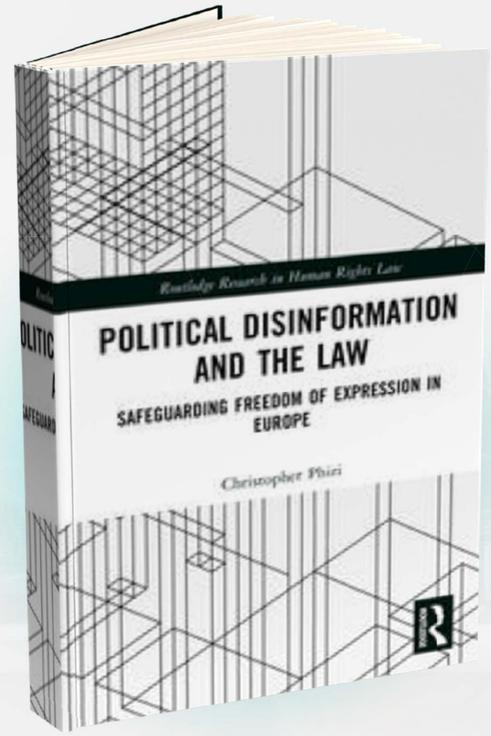

التضليل السياسي والقانون صون حرية التعبير في أوروبا

تطرح هذه الدراسة سؤالًا جوهريًّا حول كيفية التوفيق بين متطلبات الديمقراطية التي تقوم على حرية التعبير، وبين الحاجة الملحّة إلى مواجهة التضليل السياسي الذي أصبح سمة مركزية في البيئة المعلوماتية المعاصرة.

فمع تنامي دور المنصات الرقمية واتساع نطاق التأثير الفوري للمحتوى السياسي، لم يعد التضليل مجرد تشويش على النقاش العام، بل تحول إلى تهديد بنيوي لقدرة المواطنين على اتخاذ قرارات مستنيرة، وإلى خطر مباشر على نزاهة العمليات الديمقراطية.

ينطلق التحليل من تفكيك طبيعة الحرية في المجتمع الديمقراطي، ويوضح أن حرية التعبير ليست قيمة مطلقة خارج الزمن والمؤسسات، بل

حرية مشروطة بإطار قانوني وأخلاقي يحفظ توازن المجال العام. فالحرية تُفهم هنا بوصفها قدرة الفرد على الفعل والتفكير من دون إكراه، وحقًّا لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يملك المواطنون حدًّا أدنى من القدرة على الوصول إلى معلومات صحيحة وغير مضللة. ومن ثم يتضح أن التضليل السياسي لا يهدد الحقيقة فحسب، بل يقوّض شرط الحرية ذاته.

ويركز العمل على تمييز مفاهيم أساسية تُطرح في النقاش الأكاديمي والسياسي، مع توضيح أن «التضليل السياسي» يختلف عن التضليل العام، من حيث ارتباطه المباشر بقضايا المصلحة العامة، وبقدرته على التأثير في القرارات السياسية والانتخابية وصنع السياسات. ويُظهر التحليل أن هذا النوع من المحتوى يحمل طابعًا مضاعف الخطورة مقارنة بالأشكال الأخرى من المعلومات الزائفة، لأنه يستهدف المؤسسات الديمقراطية والنقاش العمومي مباشرة.

وبعد هذا التفكيك المفاهيمي، يجري بناء إطار نظري لمشروعية تدخل الدولة في تنظيم التضليل السياسي. فالاستنتاج المركزي هو أن الدولة لا تمتلك فقط القدرة على التدخل، بل تتحمل أيضًا مسؤولية حماية الفضاء العام من التشوه الذي يسببه التضليل. وهذه المسؤولية لا تعني فرض رقابة شاملة أو تقييدًا أعمى للخطاب، وإنما تطوير منظومة متوازنة تجمع بين آليات التصحيح وآليات الجزاء، بطريقة تحمي حرية التعبير بدلًا من تقويضها.

ويُعتمَد الإطار القانوني لمجلس أوروبا بصفته أحد أكثر النماذج نضجًا في معالجة هذا التوتر بين الحرية والتنظيم. ويكشف التحليل أن الأسس القانونية الأوروبية تنطلق من فكرة أن التدخل المشروع يجب أن يكون محددًا ومتناسبًا وضروريًّا، مع إعطاء الأولوية لتدابير التصحيح التي تمكّن الجمهور من الوصول إلى معلومات دقيقة، قبل اللجوء إلى العقوبات التي

لا ينبغي استخدامها إلا في حالات الخطاب الذي يهدد النظام الديمقراطي أو يعرّض الحقوق الأساسية للخطر.

كما يناقش العمل تحديات التطبيق العملي لهذه المبادئ في عصر تسيطر فيه الشركات التكنولوجية الكبرى على البنية التحتية للمعلومات، ما يجعل التنظيم القانوني التقليدي أبطأ من التطور الفعلي للمحتوى السياسي الرقمي. ويُطرح سؤال عن مدى قدرة الأنظمة القانونية الوطنية والدولية على مجاراة سرعة إنتاج الخطاب المضلل، وعن ضرورة تبني مقاربات تعاونية بين الحكومات والهيئات المستقلة والمنصات الرقمية.

وتخلص الدراسة إلى أن حماية حرية التعبير في البيئات الديمقراطية الحديثة تتطلب براديغمًا جديدًا يُدرك أن الحرية لا تُحمى بترك المجال المعلوماتي بلا تنظيم، بل بتعزيز شروط نقاش عام قائم على الحقيقة، وإيجاد توازن دقيق بين الحق في التعبير والحق في عدم التلاعب. وبهذا، يصبح تنظيم التضليل السياسي جزءًا من حماية الديمقراطية، وليس تهديدًا لها.

تأليف: كريستوفر فيري

تاريخ النشر 2025

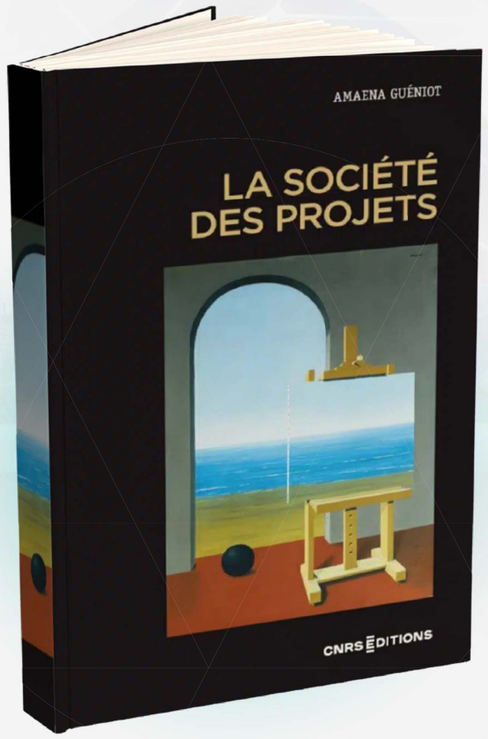

مجتمع المشاريع
فلسفة وتاريخ الأفكار

تتناول هذه الدراسة التحولات التي طرأت على العلاقة عبر الأطلسي خلال السنوات التي شهدت فيها المقاربة الأمريكية تجاه الأمن والدبلوماسية انعطافًا واضحًا نحو البراغماتية الصرف.

تتناول هذه الدراسة التحوّل العميق الذي أحدثه «منطق المشروع» في المجتمعات المعاصرة، حيث أصبح المشروع—بصفته أداة تنظيمية وإدارية وسياسية—الهيكل المركزي الذي يُعاد من خلاله تشكيل العمل، والسياسة، والاقتصاد، وحتى علاقة الأفراد بذواتهم.

فالانتقال من أنماط العمل الجماعي الطويلة المدى إلى منظومات تعتمد على المشاريع المتقطعة، والقصيرة الأجل، والمحمَّلة بوعود التمكين الذاتي، لم يؤدِّ إلى مزيد من الحرية كما رُوّج له، بل خلق شكلًا جديدًا من التقييد البنيوي الذي يحدّ من قدرة الأفراد على تصور المستقبل وصناعته.

يبيّن التحليل أن الجهاز المعاصر للمشاريع يعمل وفق منطق مزدوج: فهو يمنح الأفراد وهْمَ المشاركة والاختيار، وفي الوقت نفسه يعمّق تبعيتهم عبر آليات تقييم دائمة، وضغوط إنتاجية مستمرة، وتحوّل جذري في معنى «العمل» و«الإنجاز». وبرغم أن المشروع يُقدَّم كمسار للابتكار وتحقيق الذات، فإنه يتحول عمليًّا إلى أداة انضباطية تُعيد تشكيل الرغبات الفردية بما يتوافق مع متطلبات السوق، لا مع إمكانات الإبداع الجماعي. وهنا تظهر «الديبروجكشن»—أي فقدان القدرة على التطلّع إلى المستقبل أو تخيّله—بوصفها إحدى النتائج الرئيسية لهذا المنطق.

وتستند الدراسة إلى إرث فلسفي غني في تفكيك هذه الظاهرة. فمن ماركس يُستعاد نقد الرأسمالية بوصفها نظامًا يحوّل الجهد البشري إلى وسيلة إنتاج مفرغة من المعنى، ويُخضع الأفراد إلى ديناميكية السوق. ومن حنّة آرنت تأتي قراءة للأنشطة الإنسانية التي تميّز بين العمل، والصنع، والفعل السياسي، بما يكشف كيف أدى تضخم «المشاريع» إلى طمس الفعل المشترك وإحلال منطق الإنتاجية مكانه. أما فوكو فيقدّم أدوات تحليلية لتفكيك آليات السلطة الدقيقة التي تعمل من خلال الخطاب والممارسات اليومية، ما يسمح بفهم كيف أصبح المشروع شكلًا جديدًا من أشكال التحكم بالسلوك والرغبات.

ويكشف هذا الإطار النظري أن المشكلة لا تكمن في المشروع ذاته، بل في الهياكل الرأسمالية التي تحوّله إلى آلية تسليعية تُعيد تشكيل الزمن الاجتماعي، وتختزل المستقبل في أهداف قابلة للقياس، وتربط القيمة بالقدرة على الامتثال لمقاييس الأداء. وتظهر خطورة هذا المنطق فيما ينتجه من شعور واسع بالعجز: فإذا توقّف الأفراد عن القدرة على «التصوّر»، فإنهم يتركون للأنظمة والمؤسسات تحديد اتجاه العالم وسيرورته.

ومع ذلك، لا تكتفي الدراسة بالنقد، بل تستكشف إمكانات إعادة توجيه مفهوم المشروع نحو غايات أكثر إنسانية واستدامة. فالسؤال المركزي يصبح: كيف يمكن استعادة القدرة الجماعية على تصميم المستقبل؟ وهنا تبرز الحاجة إلى مؤسسات تمنح الأفراد والجموع الموارد، والوقت، والفضاءات اللازمة للتخطيط بعيد المدى، خارج ضغط السوق وضيق الأهداف الربحية. وتُطرح أفكار لإعادة تفعيل المخيلة السياسية، وتحويل المشاريع من آليات للضبط إلى أدوات للتحرر، ومن مهام فردية إلى عمليات اجتماعية مشتركة.

وتخلص الدراسة إلى أن إعادة بناء علاقة الإنسان بالمستقبل تستدعي تجاوز التصورات النيوليبرالية التي اختزلت «المشروع» في قالب تقني، والعودة إلى مفهوم أوسع وأغنى يعيد الاعتبار للخيال، والفعل الجماعي، والمسؤولية المشتركة. فالأزمة ليست في نقص المشاريع، بل في غياب القدرة على تخيّل ما يتجاوزها.

تأليف: أمائينا غينيو

ترينـدز للبحـوث والاسـتشـارات

TRENDS RESEARCH & ADVISORY

CONTACT US

TRENDS Research & Advisory
TRENDS Research & Advisory
Trends Research & Advisory
TRENDS Research & Advisory
trendsresearch